السلام في الشرق الاوسط، على ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني المشترك. كما تناولت المحادثات الجهود المشتركة لبدء الحوار الاميركي - الاردني - الفلسطيني قبل زيارة الملك حسين الى واشنطن. وخلال المباحثات، عرض الرئيس المصري نتائج محادثاته مع الرئيس التركي كنعان ايفرين والرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو وتأييدهما للحوار الاميركي مع وفد اردني - فلسطيني مشترك (الاهرام، ١٩٨٥/٥/٢١).

وفي القاهرة، ايضاً، اكد بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية، «ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني، رغم التعنت الاميركي - الاسرائيلي، يمكن ان يكون نقطة تحول ايجابي في تاريخ القضية الفلسطينية، وان موقف اسرائيل من القضية الفلسطينية، هو الذي يحدد شكل ودفء العلاقات بين مصر واسرائيل» (القبس، ١٩٨٥/٥/٢٢).

وفي تطور آخر يتعلق بالتحرك الاردني - الفلسطيني، كشف وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري «ان منظمة التحرير الفلسطينية تخلت عن فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة عندما وافقت على اتحاد كونفدرالي مع الاردن» واوضح ان «الاتفاق بين الاردن والمنظمة يعني انه لن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة، وانه يأمل [في] ان يؤدي اجتماع مقبل بين مسؤولين اميركيين ووفد اردني - فلسطيني مشترك الى اجراء مباحثات مباشرة بين واشنطن والمنظمة». ومضى قائلاً: «ان المنظمة قد قبلت رأي الاردن بانه ما لم تتخل عن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة فلن تكون هناك احتمالات، ابداً، للسلام في الشرق الاوسط» (السفير، ١٩٨٥/٦/٨).

ولاول مرة، تعلن سلطنة عُمان موقفاً لدعم الجهود الاردنية - المصرية لحل القضية الفلسطينية منذ التوقيع على الاتفاق الاردني - الفلسطيني. وفي هذا الشأن، اعلن يوسف العلوي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان، «ان الاتفاق بين الاردن واميركا، بشأن عقد اجتماع بين الولايات المتحدة ووفد اردني - فلسطيني مشترك، هو خطوة ايجابية لكسر الجمود الذي اعترى القضية». وأعرب عن أمله «في أن تساند الدول العربية جهود العاهل الاردني والرئيس المصري ومنظمة التحرير الفلسطيني بحيث تصل، في النهاية، الى التفاوض على اساس مبدأ الارض مقابل السلام وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة» (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٨).

وفي القاهرة، حدد الرئيس المصري حسني مبارك، بعد لقائه بالسلطان قابوس، سلطان عمان، شروط عملية السلام في الشرق الاوسط. وقال الرئيس المصري: «ان الانسحاب الاسرائيلي من لبنان هو احد هذه الشروط، ثم حل مشكلة طابا، والمرونة في معالجة القضية الفلسطينية» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٩).

اما الموقف السوري فيما يخص التحرك الاردني - الفلسطيني، فقد ظل على وتيرته التقليدية في رفض هذا التحرك واستمرار المطالبة باسقاط «اتفاق عمان»، وقد اكدت وسائل الاعلام السورية، في معرض حملتها على «اتفاق عمان» والتحرك المشترك الاردني - الفلسطيني «ان النظام الاردني، ولكي يمهد للمفاوضات الاردنية - الفلسطينية - الاسرائيلية، اخذ على عاتقه تأمين الغطاء العربي من خلال قمة تعقد كما يتردد بالاكثرية. اما عرفات، فقد فجر الوضع الامني في بيروت وسيفجره في كل لبنان، وعندها سيسعى الجانب الاميركي الى تأمين غطاء دولي من خلال وجود ممثل للامم المتحدة في المفاوضات القادمة الى جانب غطاء اوروبي غربي» (البعث، ١٩٨٥/٦/١٠).

وفي باريس، بحث الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، خلال محادثاته مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، الاوضاع في الشرق الاوسط وعلى راسها القضية الفلسطينية (القبس، ١٩٨٥/٦/١١).

وفي دمشق، قالت المصادر الرسمية السورية «ان تفجير الوضع الامني في بيروت هو غطاء لزيارة الملك حسين الى واشنطن التي طالبت، على لسان وزير خارجيتها شولتس، بتأمين الحماية لكل من يقدم على التفاوض مع اسرائيل، ولهذا، فان عقد القمة العربية الطارئة، هو تغطية لكل من عرفات وحسين لتأمين صفقة استسلامية مع واشنطن والكيان الصهيوني» (السفير، ١٩٨٥/٦/١٣).

واثناء محادثاته مع الرئيس الاميركي ريغان، يوم ١٩٨٥/٦/١٨، اكد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه، وبعد استعراض تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط، «انه يجب ايجاد حل عادل لازمة الشرق الاوسط، تأخذ في الاعتبار التطورات المستجدة» ولم يشر بورقيبة الى هذه التطورات، غير انه اضاف «ان بلاده تؤيد اي مبادرة سلام يقرها الفلسطينيون لاستعادة حقوقهم المشروعة». واعاد بورقيبة الى الاذهان دعوته لحل ازمة الشرق الاوسط التي طرحها العام ١٩٦٥ وقوبلت برفض عربي شديد، وقال: «ان